● أخبار قصيرة

الغارديان تحذر بريطانيا من ارتكاب خطأ فادح

في تقرير نشر مؤخرًا، حذرت صحيفة الغارديان البريطانية المملكة المتحدة من ارتكاب خطأ فادح والسماح لأوكرانيا باستهداف مناطق داخل الأراضي الروسية باستخدام صواريخ بريطانية الصنع. وأشار التقرير إلى أن هذه الخطوة قد تكون "خطأ ذا أبعاد نووية" ، محذرًا من احتمال تصعيد النزاع إلى مستويات غير مسبوقة. كما انتقد التقرير ما وصفه بـ"الاستعراض العسكري" من قبل القيادات العسكرية البريطانية ورئيس الوزراء، معتبرًا أن ذلك قد يزيد من حدة التوتر مع روسيا ويثير الشكوك حول دور حلف شمال الأطلسي (الناتو) في المنطقة. وخلص التقرير إلى أن الدعم الغربي المتزايد لأوكرانيا، وخاصة في المجال العسكري، قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة السياسية العالمية.

أفغانستان: سددنا مليارين و٧٠٠ مليون أفغاني من الديون

أعلنت وزارة المالية في حكومة طالبان أن السلطة الحاكمة قد سددت مليارين و٧٠٠ مليون أفغاني من إجمالي الديون المتبقية على أفغانستان للمؤسسات الأجنبية. وفقًا للبيان الصادر، من الديون المسددة، تم دفع ٩١٠ ملايين أفغاني للبنك الدولي، ومليار و٩٠٠ مليون أفغاني لبنك التنمية الآسيوي. وأضاف البيان أن طالبان لم تقترض من أي مؤسسة أجنبية خلال السنوات الثلاث الماضية، وتسعى لسداد جميع الديون المتبقية للمؤسسات الأجنبية. في أواخر شهر (آذار) من العام الماضي، أعلنت وزارة المالية في حكومة طالبان أن مؤسسات الحكومة الأفغانية السابقة تركت ديونًا تزيد عن ١٨٦ مليار أفغاني، مؤكدة أن عملية سداد هذه الديون جارية.

صراع سياسي في باكستان بشأن الإصلاحات الدستورية

صرح زعيم الجماعة الاسلامية في باكستان لياقت بلوش قائلاً: "تسعى الحكومة إلى تعديل الدستور من خلال إجراءات استبدادية لتحقيق أهدافها". وأضاف: "الحكومة تفتقر إلى ثلثي مقاعد البرلمان اللازمة لتعديل الدستور، لذا عليها ألا تبذل جهوداً عقيمة". تحتاج الحكومة لتمرير مشروع قانون تعديل الدستور إلى أصوات ٢٢٤ نائباً من أصل ٣٣٦ نائباً في الجمعية الوطنية، وإلى ٦٣ صوتاً من أصل ٨٥ مقعداً في مجلس الشيوخ. تحتاج الحكومة الائتلافية في باكستان لتحقيق هدفها إلى أصوات ١٣ نائباً من المعارضة أو النواب المستقلين في الجمعية الوطنية، و٩ (من المعارضة والمستقلين) في مجلس الشيوخ.

مع احتدام المنافسة بين ترامب وهاريس

هل فعلاً تهتم روسيا بمن سيحكم البيت الأبيض؟

الوفاق/ مرت العلاقات الروسية الأمريكية بفترات مختلفة من العداء والأزمات والمنافسة والتعاون والتوتر. ومع ذلك، لم تكن العلاقات بين البلدين جيدة حقًا في أي من الفترات التي كانت فيها العلاقات جيدة، سواء في عهد الإصلاحات بقيادة غورباتشوف أو في عهد يلتسين عندما كان كوزيريف وزيرًا للخارجية. في كل من هذه الفترات، كانت هناك مواجهات وتوترات مع الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت.

ومع ذلك، سعت روسيا دائمًا للحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة حتى في أسوأ الظروف، ولم تعتبر العلاقات مع أوروبا بديلاً عن الروابط المناسبة مع الولايات المتحدة. ذلك لأن أوروبا ليست عاملًا أمنيًا يتجاوز القارة الأوروبية، وفقط الولايات المتحدة يمكنها العمل مع روسيا على مستوى نظام أمني دولي أوسع. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ركزت الولايات المتحدة دائمًا على نقاط ضعف روسيا بهدف تحقيق مصالحها الوطنية.

هل كان ترامب أفضل؟

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، عادت النقاشات حول من هو الأفضل لروسيا إلى الواجهة مرة أخرى. مرة أخرى، هناك فكرة في العالم بأن دونالد ترامب، المرشح الجمهوري، يُنظر إليه كسياسي أكثر قبولًا لموسكو. ترامب لا يرفض "الاتفاق" مع روسيا. تفكيره عملي. إنه يدافع عن المصالح الوطنية لبلاده وهو مستعد ظاهريًا لتبادل وجهات النظر.

لقي فوز ترامب في انتخابات ٢٠١٦ ترحيبًا في موسكو. في ذلك الوقت، كانت العلاقات الروسية الأمريكية قد أُضعفت بشكل خطير بسبب التناقضات المتراكمة السابقة، وعلى رأسها القضية الأوكرانية. ثم بدا أن الوضع لا يزال قابلًا للعكس.

قبل عام ونصف من فوز ترامب في الانتخابات، تم تنفيذ اتفاقيات مينسك بشأن الصراع في دونباس، وبقيت بقايا أنظمة مراقبة الأسلحة.

تقريبًا طوال فترة رئاسة ترامب، كانت هناك تكهنات حول التدخل الروسي في انتخابات ٢٠١٦ لصالح المرشح الفائز. نجح ترامب في تجنب العزل، لكن قضية التدخل أعاقت الدبلوماسية الأمريكية تجاه روسيا. كان إقرار قانون CAATSA أو "مواجهة أعداء أمريكا من خلال العقوبات" في أغسطس ٢٠١٧، وإقرار مشروع قانون DASKA "الدفاع عن أمن أمريكا ضد عدوان الكرملين" من قبل لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٩، وفرض أنواع مختلفة من العقوبات ضد روسيا، بما في ذلك ما يتعلق بخط أنابيب نورد ستريم ٢، من بين أمثلة الضغط الأمريكي على روسيا من خلال السلطة التشريعية الأمريكية (الكونغرس).

في الوقت نفسه، كان ترامب من المؤيدين النشطين للعقوبات ضد مشاريع خطوط أنابيب الغاز الروسية، وخاصة نورد ستريم ٢. في محاولة لإخراج الروس من سوق الغاز الأوروبي، دعم قانون PEESA في عام ٢٠١٩ ثم تعديلاته في عام ٢٠٢٠. النقطة الرئيسية هي أن ترامب أظهر استعداده لفرض عقوبات بحزم . بشكل عام، لم يؤد التحرك نحو الحوار مع روسيا إلى أي نتيجة واضحة.

علاوة على ذلك، كان ترامب أحد المعارضين النشطين لنظام مراقبة الأسلحة. خلال فترة رئاسته، على الرغم من الفضائح، استمرت الآلة السياسية الأمريكية في العمل بهدوء. لم يمنعه الانقسام الاجتماعي العميق في المجتمع الأمريكي. كما أشار الباحث الأمريكي آرون وايلدافسكي في عام ١٩٦٦، يوجد في الولايات المتحدة "رئيسان" بشكل افتراضي - أحدهما في السياسة الخارجية والآخر في السياسة الداخلية. أي أن الانقسامات الاجتماعية الداخلية لا تؤثر بالضرورة على السياسة الخارجية التي تسير وفقًا للإجراءات المعتادة.

سياسة خارجية واحدة

تعكس المعركة بين الديمقراطيين والجمهوريين إلى حد كبير العمليات الداخلية، ولكن في السياسة الخارجية، على الرغم من وجود اختلافات، إلا أنها ليست عميقة تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، تشكل توافقا بين الحزبين منذ فترة طويلة فيما يتعلق بروسيا.

مع وصول جو بايدن إلى السلطة في عام ٢٠٢٠، لم نشهد تغييرًا كبيرًا وظل الوضع عند الحد الأدنى. من بين العلامات الإيجابية في هذه الفترة يمكن الإشارة إلى تمديد معاهدة ستارت لمدة خمس سنوات أخرى دون أي شروط مسبقة، واجتماع رئيسي البلدين في جنيف، والاتفاق على الحوار حول قضايا الاستقرار الاستراتيجي ومنع الهجمات السيبرانية. ومع ذلك، مع بدء الحرب الروسية الأوكرانية تغير الوضع بالكامل.

لن يحدث فوز ترامب المحتمل في انتخابات ٢٠٢٤ تغييرًا كبيرًا بالنسبة لروسيا. يُعرف ترامب بأنه معارض لمراقبة الأسلحة. لكن هذا الوضع استمر في عهد بايدن، ويمكن لكل من دونالد ترامب وكامالا هاريس أن يدقا المسمار الأخير في نعشه. سيقوم ترامب بالضغط بشكل أكثر نشاطًا لتعزيز موارد الطاقة الأمريكية في السوق الأوروبية، خاصة أن سياسة العقوبات الأوروبية ضد روسيا ستساعد فقط في مثل هذا المسار. لن يؤدي تهديد ترامب بإجبار الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة على توفير الأمن إلى تدمير تضامن الناتو.

لم تتمكن مثل هذه التهديدات حتى في الفترة الأولى من إضعافه، واليوم في ظل أزمة العلاقات مع روسيا لن تؤدي إلى تغيير. يقوم الحلفاء الأوروبيون في الناتو حاليًا بزيادة نفقاتهم العسكرية. لا يستطيع ترامب حل عقدة أوكرانيا ما لم تتوفر الظروف الموضوعية لحل النزاع، بما في ذلك، على سبيل المثال، انخفاض قدرات الموارد لشن الصراع أو انتصار حاسم لروسيا.

أهمية ثانوية

من ناحية أخرى، تكتب صحيفة واشنطن بوست في مقال بعنوان "حرب روسيا ضد الولايات المتحدة" أن "ترشيح هاريس غير المتوقع قد أربك موسكو بشكل خطير. تخشى روسيا من المفاجأة في الانتخابات الأمريكية والفرنسية، وخاصة كامالا هاريس". ومع ذلك، وفقًا لوكالة سبوتنيك، قال سيرغي ناريشكين، رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي: "التصريحات حول التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية مخالفة للواقع وهذه المعلومات خاطئة".

في حين تركز وسائل الإعلام الأمريكية على دعم روسيا لترامب، فإن المسؤولين الروس لديهم وجهة نظر مختلفة تجاه الانتخابات الأمريكية. بايدن بدوره، على الرغم من إرساله مساعدات عسكرية ومالية غير مسبوقة إلى أوكرانيا، إلا أن العديد من صانعي السياسة الخارجية الروس اعتبروه خيارًا أفضل من ترامب. رأوا بايدن كلاعب يمكن التنبؤ به، لا يشكل خطر تصعيد العمل العسكري المباشر مع روسيا، ويدرك أن روسيا تمتلك ترسانة نووية كبيرة، ولديه على الأقل فهم صحيح للخطوط الحمراء. قال بوتين في خطاب العام الماضي حول هذا الموضوع: "بايدن أفضل بالنسبة لنا. إنه شخص أكثر خبرة، وأكثر قابلية للتنبؤ، سياسي من الهيكل القديم. لكننا سنعمل مع أي زعيم أمريكي يثق به الشعب الأمريكي".

مثل بايدن، كانت هاريس داعمة قوية لأوكرانيا في دفاعها ضد روسيا، ومن المتوقع أن تستمر في سياساتها بشكل أكبر. قالت هاريس هذا العام في مقابلة مع شبكة NBC News إن أوكرانيا يمكنها الاستمرار في الاعتماد على دعم واشنطن، حيث أن الحرب مستمرة. قالت هاريس: "أوكرانيا بحاجة إلى دعمنا وعلينا تقديم هذه المساعدة". ردًا على سؤال عما إذا كانت روسيا قد فوجئت بتصرف بايدن، قال ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، ردًا على سؤال عما إذا كانت روسيا قد فوجئت بتصرف بايدن، إن أحداث السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة علمت موسكو ألا تتفاجأ بأي شيء، وفي أي حال فإن روسيا لديها أولويات مختلفة، وأن تحقيق الأهداف من العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا هو الأولوية بالنسبة لروسيا.

في النهاية، من غير المرجح أن يؤدي وصول ترامب إلى السلطة إلى عدم استقرار النظام السياسي الأمريكي، وإذا تفاقمت الخلافات الداخلية فيه، فمن غير المحتمل أن تؤثر على السياسة الخارجية للبلاد. من ناحية أخرى، لا يهم روسيا وصول كامالا هاريس إلى السلطة. النقطة الأساسية هي أن نتيجة الانتخابات الأمريكية لها أهمية ثانوية أو حتى من الدرجة الثالثة بالنسبة لروسيا. من المبكر جدًا اعتبارها عاملاً مهمًا في علاقات روسيا مع الولايات المتحدة والغرب الجماعي.

تعكس المعركة بين الديمقراطيين والجمهوريين إلى حد كبير العمليات الداخلية، ولكن في السياسة الخارجية، على الرغم من وجود اختلافات، إلا أنها ليست عميقة تقريبًا

جدل في بريطانيا حول دراسة سياسات الهجرة الإيطالية

يواجه زعيم حزب العمال البريطاني كاير ستارمر ضغوطاً متزايدة من داخل حزبه ومن منظمات حقوقية للابتعاد عن السياسات المتشددة التي تتبناها إيطاليا في مجال الهجرة، وذلك قبل زيارته المرتقبة إلى روما.

تصاعدت حدة الجدل عندما ألمح وزير الداخلية البريطاني، جيمس كليفرلي، إلى إمكانية دراسة المملكة المتحدة لنموذج إيطاليا في التعامل مع طلبات اللجوء خارج أراضيها، مثل ما تخطط له في ألبانيا.

أثارت هذه التصريحات موجة من الانتقادات داخل حزب العمال، حيث تساءل بعض النواب عن مدى ملاءمة تبني نهج حكومة يمينية متطرفة.

وجهت منظمات إنسانية بارزة، من بينها مجلس اللاجئين ومنظمة العفو الدولية، دعوة لستارمر لتجنب اعتماد أي سياسات مثيرة للجدل، مذكرة بفشل مشروع الحكومة السابق لترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا. وشددت هذه المنظمات على ضرورة التركيز على إصلاح جذري لنظام اللجوء البريطاني بدلاً من محاكاة سياسات مشكوك في فعاليتها وأخلاقيتها.

تزامن هذا الجدل مع مأساة إنسانية جديدة في بحر المانش، حيث لقي ثمانية أشخاص مصرعهم خلال محاولة عبور القناة. كما تم إنقاذ رضيع يبلغ من العمر عشرة أشهر كان يعاني من انخفاض حرارة الجسم، ضمن مجموعة من ٥٣ شخصاً كانوا على متن قارب تحطم قبالة السواحل الفرنسية الشمالية.

يعتزم ستارمر زيارة روما للاطلاع على تجربة الحكومة الإيطالية برئاسة

جورجيا ميلوني في خفض أعداد المهاجرين الواصلين عبر البحر من ١١٨ ألفاً إلى نحو ٤٤ ألفاً خلال العام الماضي.

تعتمد إستراتيجية ميلوني على عقد اتفاقيات أمنية واقتصادية مع دول شمال أفريقيا، خاصة تونس وليبيا، لتشديد الرقابة على حدودها البحرية. كما تخطط إيطاليا لافتتاح مركز احتجاز في ألبانيا لإيواء طالبي اللجوء الذين يتم إنقاذهم في البحر ريثما تتم معالجة طلباتهم.

عبرت النائبة العمالية كيم جونسون عن قلقها العميق إزاء توجه ستارمر نحو دراسة النموذج الإيطالي، واصفة سياسات ميلوني بأنها "نموذج للإدارة السيئة وانتهاك حقوق الإنسان"، مستشهدة بتقارير منظمة هيومن رايتس ووتش.

من جانبه، أكد وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي أن زيارة ستارمر تهدف إلى مناقشة الجهود الإيطالية في مكافحة الهجرة غير النظامية والتعاون مع ألبانيا، مشدداً على أن فكرة نقل معالجة طلبات اللجوء إلى دول ثالثة لا تمثل سياسة رسمية للحكومة البريطانية حالياً.

تدرس الحكومة البريطانية أيضاً الاستفادة من تجربة إيطاليا في مكافحة شبكات تهريب البشر، بما في ذلك مشروع إنشاء مركز تنسيق في سراييفو. كما تبحث لندن في إطلاق مبادرات تنموية في إفريقيا بميزانية تقدر بـ ٥,٥ مليار يورو.

في خطوة ذات صلة، تم تعيين مارتن هيويت، الرئيس السابق لمجلس قادة الشرطة الوطنية، رئيساً لوحدة الأمن الحدودي الجديدة في الحكومة البريطانية، للإشراف على خطط ستارمر للحد من عمليات عبور القناة بالقوارب الصغيرة.

وحذرت منظمات حقوقية، بما فيها العفو الدولية ومجلس اللاجئين، من مغبة تنصل المملكة المتحدة من مسؤولياتها الدولية تجاه اللاجئين، داعية إلى التمسك بالالتزامات القانونية والأخلاقية في هذا المجال.